



اسم المقال: أنشطة الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة "SME's" في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سورية "GDP"
اسم الكاتب: د. حيان سلمان
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4473>
تاريخ الاسترداد: 2026/04/20 12:01 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



أنشطة الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة "SME's" في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سورية " GDP "

الدكتور حيان سلمان*

(تاريخ الإيداع 11 / 11 / 2013. قُبِلَ للنشر في 31 / 12 / 2013)

□ ملخص □

يتناول هذا البحث إبراز أنشطة الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، والدور المأمول لهذا القطاع في زيادة النشاط الاقتصادي، وتأمين فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي عموماً. ومن خلال تحليل واقع هذا القطاع، تم التركيز على أهم الخصائص والمميزات لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، بالإضافة إلى استعراض أهم نقاط الضعف التي تواجه الاقتصاد الوطني عموماً، وهذا القطاع بشكل خاص. ومنها تم اشتقاق العديد من المقترحات التي تسهم في النهوض، وتطوير بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يسهم في تعزيز ودعم دورها في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة - أنشطة الأعمال - النشاط الاقتصادي - النمو الاقتصادي - البطالة - بيئة الأعمال - الاقتصاد الوطني - الناتج المحلي الإجمالي.

* أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

Business activities and role of small and medium-sized enterprises SME's in increasing gross domestic product GDP in Syria

Dr. Hayyan Ahmad Salman *

(Received 11 / 11 / 2013. Accepted 31 / 12 / 2013)

□ ABSTRACT □

This research highlight the business activities and the role of small and medium-sized enterprises SME's in the national economy, and expectancy role of this sector is increasing economic activity, securing jobs and increasing gross domestic product GDP in general.

It also focuses on the most important characteristics and features of the sector of SME's in Syria. In addition to review of the main weaknesses facing the national economy in general and this sector, in particular, which contributed to the derivation of many suggestions contribute to the advancement and development of business environment and SME's and to the promotion and support its role in national economy.

Keywords: business activities- small and medium-sized enterprises- economic activity- economic growth- unemployment- business environment- national economy- domestic product GDP.

*Associate Professor, in Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يعدّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً أساسياً في الاقتصاد الوطني، وباتت الحاجة ملحة لتطوير وتحفيز هذا القطاع، لا سيما بعد أن أثبتت التجارب الدولية، العلاقة الوثيقة، بين المكانة الراسخة لمثل هذا القطاع في عملية التنمية من حيث النمو الاقتصادي والتشغيل. وتشكل عملية بناء قاعدة بيانات إحصائية الخطوة الأولى لتحليل الوضع الراهن لتلك المؤسسات ودراسة اتجاهات تطورها. وستعرض الدراسة أنشطة الأعمال، ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، والدور المأمول لهذا القطاع في زيادة النشاط الاقتصادي، وتأمين فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي عموماً.

كما ستقدم الدراسة النتائج الرئيسية والمقترحات التي تسهم في النهوض وتطوير بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يسهم في تعزيز ودعم دورها في الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث وأهدافه:

يتجلى هدف دراستنا إبراز الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، ولاسيما في مجال خلق فرص عمل وتقليل معدل البطالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة من خلال قدرتها المستمرة على استيعاب المزيد من اليد العاملة وحاجتها إلى رأسمال أقل مقارنة بالمشاريع الكبيرة، ولاسيما أن هذين التحديين يعدّان من أهم التحديات التي تواجه الدول المتطورة والنامية بما فيها سورية، كما إنها تسهم في تطوير المهارات والقدرات وجذب الكفاءات وفتح المجال أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، وتخفف في الوقت نفسه من الضغط على الدولة والقطاع الحكومي في فتح المجال أمام التوظيف الاجتماعي، كما إنها تسهم في تحقيق التنمية المتوازنة وتطوير وتنمية الأقاليم أو المناطق الاقتصادية، وتحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية تساهم في زيادة القدرة التنافسية.... إلخ. وسنحاول أن نبين كيف يمكن تفعيل عمل هذه المشاريع في الاقتصاد السوري.

كما تهدف الدراسة إلى محاولة تعرف واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، وإبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه في الاقتصاد الوطني وعلى مستوى المجتمع السوري وفي المجالات كلها، وسنسعى بالعمل للتوصل إلى تحديد الإجراءات الواجب اعتمادها لتفعيل عمل ونشاط هذه المشاريع، والتخطيط لتجاوز معوقات تطويرها سواء كانت مشاكل تسويقية، أم تمويلية، أم إنتاجية أم قدرة النفاذ إلى الأسواق الخارجية وإثبات موجوديتها في السوق الداخلية.

منهجية البحث:

اعتمدنا كلاً من المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي، أي بدأنا بتوصيف الواقع الاقتصادي، ومن ثم استقرائنا وبشكل خاص أنشطة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحليل الظاهرة من خلال ترابط مؤشراتنا مع بعضها البعض، في إطار المعطيات الإحصائية للسنوات الأخيرة، كما تمّ استنباط الحلول من طبيعة وجوهر الظواهر المدروسة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن سؤال مهم، وهو كيف يمكن تفعيل عمل ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، وإلى حد ما، السياسية. وسنحاول الاستفادة من تجارب بعض الدول التي حققت قفزات نوعية متطورة في هذا المجال حتى نتمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج لمنتجات هذه المشاريع وتأمين المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه المشروعات.

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: لا يوجد تعريف ومعياري موحد لتصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- الفرضية الثانية : لا يوجد أي تطور أو تحسن في بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الفرضية الثالثة: لم يتم تفعيل نقاط القوة لتجاوز نقاط الضعف لتفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

دراسات سابقة :

- تمّ الاطلاع على الكثير من الدراسات في مجال دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المجتمعية ، ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر :
- 1- دراسة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد وتقليل معدل البطالة ، والدراسة صادرة عن جامعة بوضياف في الجزائر ، وترتكز هذه الدراسة على الجانب النظري أكثر من الجانب العملي .
 - 2- دراسة للدكتور بيان حرب عن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي من منشورات جامعة دمشق ، المجلد 22 العدد الثامن ، وهي دراسة مهمة وعلمية وعملية ركزت بشكل واضح على توضيح طبيعة هذه المشاريع ودورها في الاقتصاد السوري .
 - 3- دراسة صادرة عن وزارة الزراعة الأردنية، مديرية الدراسات والسياسات الزراعية بعنوان "الصناعات الصغيرة والمتوسطة الزراعية في الأردن". و ركزت هذه الدراسة على أهمية هذه المشروعات في الإنتاج النباتي والحيواني، والصناعات التحويلية وزيادة التشبيك الاقتصادي بين كل الفعاليات الاقتصادية على الساحة الأردنية ، وتعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات العملية إذ تركز على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ الأهداف المجتمعية الموضوعية .
 - 4- دراسة صادرة عن جامعة القاهرة بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً" ، وتشير هذه الدراسة إلى العلاقة العضوية والتكاملية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمؤشرات التنموية على مستوى الاقتصاد المصري.

النتائج والمناقشة:

أولاً - تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى ومن باحث لآخر. فالمشروع الصغير في دولة متقدمة قد يعتبر كبيراً في دولة أقلّ تطوراً، ويتأثر التعريف بمستوى التطور التقني والنمو الاقتصادي والمعايير المستخدمة، كما يختلف التعريف ضمن الدولة الواحدة من قطاع أو نشاط لآخر. وهذا لا يعني أنه لا يوجد مشاريع

صغيرة في الدول المتقدمة، بل حتى أن كلمة صغيرة ومتوسطة هما كلمتان نسبتيان تختلفان من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر^{*}، وقد أشارت دراسة في معهد ولاية جورجيا بأنه يوجد أكثر من 55/ تعريف معتمد في 75/ دولة تم دراستها، وتختلف معايير التعريف حسب المؤشر المعتمد، لأن كل دولة تعتمد المؤشر الذي يتناسب مع وضعها الاقتصادي. من هذه المؤشرات (عدد العمال- رأس المال - حجم المبيعات - القيمة المضافة - كثافة السكان- حجم القوى العاملة..الخ)، وتستخدم بعض الدول معايير أخرى مثل استهلاك الطاقة والاشتراك بالتأمينات وقيمة الصادرات.... الخ، وأحياناً معايير متعددة ومتداخلة مع بعضها وبما يخدم توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية وغيرها. تتراوح التعريفات والمعايير المعتمدة حسب الطبيعة الاقتصادية للبلد المعتمد وحسب الهدف المنشود، إذ تتراوح هذه الأهداف بين غايات إحصائية وتمويلية واجتماعية وغيرها، فمثلاً إن دول شرق آسيا "ASEAN" اعتمدت في تعريفها على عدد العمال حيث إن المشاريع الصغيرة هي التي تستوعب أقل من 100 عامل، لكن لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حددتها بأقل من 90 عامل. كما يمكن استخدام عدة معايير أيضاً. وتؤكد الدراسات أن إيطاليا تعتمد على المشاريع الصغيرة في صناعة الغزل والنسيج[†]، ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد دلالات محددة للتقييم والتصنيف، فمثلاً عرف بعض الاقتصاديين هذه المشاريع من وجهة نظر الآلية الإنتاجية المعتمدة وأسلوب الإنتاج المتبع بالاعتماد على تقسيم العمل في الإنتاج. ولذلك فإن الباحث يخرج من هذا التعريف كل من المشروعات المنزلية والحرف والمهن اليدوية[‡]، ويعرّف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث، أي يغلب على نشاطها الإنتاج الآلي، وتطبق مبدأ تقسيم العمل. وبشكل ينسجم مع التعريف السابق وباستخدام طريقة القياس توصل الباحث إلى أن المشاريع المتوسطة هي التي تفوق المشروعات الصغيرة من ناحية الإنتاج ورأس المال المستثمر وتشغيل اليد العاملة وغيرها من المؤشرات الأخرى، والبنك الدولي يعتمد عدد العمال، حيث المشاريع الصغيرة هي التي تستوعب من عامل وحتى 50/ عاملاً، والمشاريع المتوسطة تستوعب من 51/ عاملاً وحتى 500 عامل، والمشاريع الكبيرة هي التي تستخدم أكثر من 500 عامل. ويعتمد مؤشر عدد العمال في عدد من دول العالم، فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال، تعتمد هذا المؤشر ولكن وفقاً لمعايير تتناسب مع مكوناتها، حيث إن المشاريع الصغيرة هي التي تستوعب أقل من 200 عامل. أما في كندا وأستراليا فالمشاريع الصغيرة هي التي تستوعب من عامل وحتى 99 عاملاً، أما في الدانمرك فإن معيار المشاريع الصغيرة هو تلك المشاريع التي تستوعب أقل من 50 عاملاً، وعرفت إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية USSBA بأنها المشاريع التي تعتمد على الاستقلالية الإدارية في الملكية، ونصيبها محدود في السوق ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 250 عامل، والأموال المستثمرة 0.9 مليون دولار، والقيمة المضافة 4.5 مليون دولار والأرباح 420 ألف دولار[§]، أي إنها اعتمدت على المعايير الكمية ومن أهمها عدد العمال ورقم الأعمال، ويتم تغيير هذه المعايير من فترة إلى أخرى وحسب أهداف محددة بدقة. وتسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها وتخصيص برامج مساعدة خاصة لذلك، أما المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فقد عرفت كما يلي:

* محروس، ماهر حسن؛ مقابلة، إيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، جبل عمان، أيار 2006 ص 2.

† أحمد، عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية 1995، ص 23.

‡ إسماعيل، محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1992، ص 211.

§ سليمان ناصر، عواطف محسن، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرابة، الجزائر، شباط 2011 ص 2.

- المشروعات الصغيرة جداً: هي التي يعمل فيها أقل من 5/ عمال، ورأسمالها المستثمر أقل من 5000/ دولار أمريكي.

- المشروعات الصغيرة: هي التي يعمل فيها من 6/ عمال وحتى 15/ عاملاً، ورأسمالها أقل من 15000/ دولار.

- المشروعات المتوسطة هي التي يعمل فيها من 15 عاملاً وحتى 50 عاملاً، وتستثمر بين 15000/ و 25000/ دولار.

أما في الجزائر فقد حددها القانون رقم 01/ 18 تاريخ 2001/12/12، بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتحترم الاستقلالية، فالمتناهية الصغر تشغل حتى 10 عمال، والصغيرة تشغل من 10 عمال وحتى 49 عامل ورقم أعمالها أقل من 200/ مليون درهم جزائري، أما المتوسطة فتستوعب من 50 عامل وحتى 250 عامل ورقم أعمالها أكثر من 200 مليون درهم جزائري.

وعرفها البنك الأهلي المصري بأنها المشروعات الصغيرة التي تبلغ إيراداتها السنوية حتى 20 مليون جنيه. أما المتوسطة فهي التي تزيد عن 20 مليون وحتى 100 مليون جنيه، والمشاريع الكبيرة هي تلك التي تكون إيراداتها السنوية أكبر من 100 مليون جنيه.

وبشكل عام فإن أكثر المؤشرات المعتمدة هي عدد العمال ورأس المال المستثمر، ويتفق الباحث مع وجهة النظر التي تعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها المشروعات التي يدخلها حجمها في دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والناجعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدرتها وإمكاناتها الذاتية، وعرفها الاتحاد الأوروبي بأنها المشاريع التي يقل عدد عمالها عن 250/ عامل، ورقم أعمالها أقل من 40/ مليون يورو، ولا تتجاوز نسبة الملكية من قبل المؤسسات الأخرى نسبة 25%، وذلك منعا للاحتكار وضمانا لتركيز سلطة القرار في يد مديرها، أما لجنة الأمم المتحدة فقد ميزت بين هذه المؤسسات حسب مستوى التطور للدولة كما يلي:

- حددت في الدول النامية بأنها كل مؤسسة يعمل فيها من 15 إلى 19 عامل، والمتوسطة من 20 إلى 90 عامل و كل مؤسسة تستوعب أكثر من 100 عامل تعتبر مؤسسات كبيرة.

- أما بالنسبة للدول الصناعية فقد حددت بأنها كل مؤسسة توظف أقل من 50 عامل تعد مؤسسة صغيرة والمتوسطة أما فتوظف أكثر من 50 وأقل من 500 عامل، وما زاد عن ذلك فهي مؤسسات كبيرة.

مما سبق نلاحظ تباين آراء الاقتصاديين حول تعريف مضمون المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجوهرها. ولا يوجد معيار واحد لاعتماده لتصنيف المشاريع، بل تتداخل عدة مؤشرات مع بعضها البعض ومنها مثلا عدد العمال ورقم الأعمال السنوي ورأس المال الاستثماري للمشروع ومستوى التقنية المستخدمة وغيرها. لكن أكثر المؤشرات المستخدمة هي مؤشر عدد العمال وتوفر بياناته، ويتم اعتماده نظراً لسهولة حسابه ولأنه لا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية مثل عامل التضخم والركود الاقتصادي. ومما يؤخذ عليه بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في عدد السكان بين دولة وأخرى وبين قطاع وآخر ضمن الدولة الواحدة من صناعة لأخرى ومن قطاع لآخر، كما لا يعطي الهرمية المناسبة لطبيعة المشروع ولا يراعي التصنيف الفرعي للمشاريع الصغيرة، ومن ثم لا يوجد تعريف محدد ومعترف عليه من قبل كل دول العالم، وكمثال على ذلك فإن دول الاتحاد الأوروبي صنفت المشروعات وفقاً للمعايير التالية*:

- المشروعات الصغيرة: تستوعب من عامل وحتى 99 عاملاً.

* المنصور، كاسر ناصر، الريادة في العمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2003، ص 53.

- المشروعات المتوسطة: تستوعب من 100 عامل وحتى 499 عامل.
- المشروعات الكبيرة: تستوعب أكثر من 500 عامل.

أما البنك الدولي فقد اعتمد مؤشر رأس المال المستثمر لتصنيف المشاريع، وصنفها كما يلي:

- مشروعات متناهية الصغر؛ وهي التي يقل رأسمالها عن 2500 دولار.
- مشروعات الأعمال الصغيرة؛ وهي التي يتراوح رأسمالها بين 2500 دولار-3500 دولار.
- مشروعات الأعمال المتوسطة؛ وهي التي يتراوح رأسمالها بين 3500 دولار وأقل من 15000 دولار.
- مشروعات الأعمال الكبيرة، وهي التي يبلغ رأسمالها أكثر من 15000 دولار.

جوهر هذه المشاريع يختلف حسب مستوى التطور التقني والنمو الاقتصادي (رامي زيدان صفحة 15)، كما يختلف التعريف داخل الدولة الواحدة من قطاع لآخر. فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، يوجد خلافات كبيرة حول تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع، ويمكن تبويب ذلك وفق الجدول رقم (1)*:

جدول (1) تصنيف المشاريع الصغيرة حسب هيئة المنشآت الصغيرة الأمريكية

القطاع	المعيار	الحجم
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	500 عامل فما دون
تجارة التجزئة	قيمة المبيعات السنوية	5 مليون دولار وما دون
قطاع الخدمات	قيمة المبيعات السنوية	5 مليون دولار وما دون
تجارة الجملة	عدد العاملين	100 عامل وما دون
مقاولات البناء	قيمة الإيرادات السنوية	17 مليون دولار وما دون
أنشطة تجارية خاصة	قيمة المبيعات السنوية	7 مليون دولار وما دون
الفلحة والزراعة	قيمة المبيعات السنوية	0,5 مليون دولار وما دون

الزعتري، رامي، المرصد الوطني للتنافسية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في سورية، دمشق، سورية، كانون الثاني، عام 2013 صفحة 25.

- ويعترف البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المشروع الصغير باعتماد معيار (التسهيلات والمزايا الخاصة بالمشروع) وبأنه كل تنظيم مستقل في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق، ولا يزيد عدد العاملين فيه عن /200/ عامل ورأس ماله لا يزيد عن /9/ مليون دولار، والأرباح السنوية لا تزيد عن /450/ ألف دولار، والقيمة المضافة لا تزيد عن /4.5/ مليون دولار سنوياً. أما مكتب العمل الدولي فقد عرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يستوعب من 10 عامل وحتى 50 عاملاً، وفي بريطانيا يختلف التعريف عما هو في الولايات المتحدة الأمريكية، عرفت الإدارة البريطانية المشروع الصغير حسب القطاع. ففي الصناعة عرفت بأنه المشروع الذي يستوعب أقل من /200/ عامل، أما في مجال التشييد والبناء إذا كان عدد العمال أقل من /25/ عامل، أما في القطاعات العاملة في مجال التجارة والأنشطة الخاصة فهي تعتمد مؤشر المبيعات الإجمالية وهي شبيهة بالمعيار الأمريكي، أما في مصر فإنه لا يوجد تعريف دقيق لهذه المشاريع، ولكن حُددت المنشأة الصغيرة بأنها المنشأة التي يعمل فيها أقل من

* الشماع، خليل، الائتمان الصناعي، منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، سورية، 2002، ص 120.

50 عامل، ولكن من دون تحديد رأس المال العامل، بينما اعتبر بنك التنمية الصناعية المصري بأن المشاريع الصغيرة هي التي لم تزيد قيمة رأسمالها عن /550/ ألف دولار أي ما يعادل /80/ ألف دولار، ولا يزيد عدد العاملين عن 20 عاملاً، وهذا يختلف عما هو معتمد في كينيا التي تعتبر أن المشروع الصغير هو الذي لا يتجاوز قيمة تكلفته الحقيقية /666/ ألف دولار أمريكي ويستوعب من 9 إلى 49 عامل. أما في المملكة العربية السعودية فإن المشروعات الصغيرة هي التي لم يتجاوز رأسمالها /675/ ألف دولار. وفي مملكة البحرين والمعايير المستخدمة هو رأس المال، حيث إن المشاريع الصغيرة هي التي يكون رأسمالها أقل من 800 ألف دولار والمتوسطة حتى 2.5 مليون دولار والكبيرة ما زاد عن ذلك، وفي زامبيا هي تلك المشاريع التي لا يتجاوز رأسمالها /315/ ألف دولار، وفي السعودية*، هي المشاريع التي لا يزيد رأسمالها عن /5/ مليون ريال أو ما يعادل (1.3) مليون دولار بأسعار صرف اليوم، أما في اندونيسيا فإن المشروع الصغير هو الذي يوظف بين (5 و 9) عمال، ولكن وزارة الصناعة الاندونيسية طوّرت لاحقاً هذا التعريف واعتمدت صيغة أن المشروع الصغير هو المشروع الذي لا تتجاوز قيمة الاستثمارات فيه /120/ ألف دولار وأن يكون المالك اندونيسيّاً وحصة العامل من رأس مال المشروع لا يتجاوز /1000/ دولار. وبشكل عام فإن المعيار الأكثر استخداماً في تصنيف المشاريع هو عدد العمال، وكدليل على ذلك فإن الكثير من الدول اعتمدت تصنيف المشاريع كما في الجدول رقم (2):

جدول (2) معيار العمالة المستخدم في تعريف المشاريع الصغيرة لعدد من الدول

الدولة	عدد العمال
الدانمارك	من 1 وحتى 50 عامل
بلجيكا	من 1 وحتى 50 عامل
استراليا	من 1 وحتى 99 عامل
كندا	من 1 وحتى 99 عامل
هولندا	من 1 وحتى 200 عامل
السويد	من 1 وحتى 200 عامل
اليابان	من 1 وحتى 299 عامل
ألمانيا	من 1 وحتى 499 عامل
فرنسا	من 1 وحتى 500 عامل
الولايات المتحدة الأمريكية	من 1 وحتى 500 عامل
اليونيدو	من 1 وحتى 100 عامل

محروس، ماهر حسن؛ مقابلة، إيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، جبل عمان، أيار 2006 ص 2.

ومما سبق، يتبين لنا صحة الفرضية الثانية، إذ لا يوجد تعريف وتصنيف موحد معتمد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً - ممارسة أنشطة الأعمال في سورية بين الواقع والطموح:

تعدّ الاستثمارات هي الحامل الحقيقي للتنمية المجتمعية، ومن هنا يتمّ التركيز على تفعيل الاستثمارات الداخلية، وجذب الاستثمارات الخارجية وتوجيهها بشكل مباشر وغير مباشر إلى القطاعات التي تسهم في زيادة معدل النمو

الاقتصادي والنتائج المحلي الاجمالي، وتقليل معدل البطالة من خلال ايجاد وخلق فرص عمل وتلبية احتياجات السوق الداخلية وبالتالي تقليل المستوردات وزيادة الصادرات، والإسهام في تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوسيع فرص العمل المتاحة وزيادة انتاجية العمل... الخ، ونظرا لأهمية ذلك فقد عمد البنك الدولي، ومنذ عام 2003، إلى إصدار تقارير عن أنشطة الأعمال للمقارنة بين تنافسية الدول ومعتمدا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومستوى تطويرها والارتقاء بها. ويتم الاعتماد في إصدار التقارير السنوية على نوعين من الوثائق و الثبوتيات وهي:

- 1- القوانين والإجراءات المعتمدة في الدولة المدروسة وتفسيراتها.
 - 2- مؤشرات الوقت والحركة، أي ربط عنصر الزمن بإجراء المعتمد للتنفيذ (درجة الكفاءة التنفيذية).
- ولقد صدر أول تقرير في عام 2004 وغطى /5/ مجموعات من المؤشرات في /133/ دولة، أما تقرير 2013 فقد شمل /10/ مجموعات من المؤشرات الإجمالية في /185/ دولة، ويعطى لكل مؤشر إجمالي درجة 100%، والمؤشر الإجمالي يتوزع إلى عدة مؤشرات فرعية، لكل منها درجة نسبية من إجمالي الدرجة الكلية أي من 100%، والمؤشرات المدروسة (للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) هي كما في الجدول (3):

جدول (3) نوع وعدد المراحل التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال " Doing Business "

نوع النشاط الكلي	عدد الأنشطة الفرعية ونوعها
1- النشاط التجاري وعلامته 100%	ويضم / 4 / مؤشرات فرعية ولكل منها 25% وهي : الإجراءات - الوقت - نسبة التكلفة من متوسط الدخل الفردي - الحد الأدنى لرأس المال المطلوب.
2- استخراج تراخيص البناء 100%	يضم /3/ مؤشرات ولكل منها 33,3% من المؤشر الكلي وهي: الإجراءات - الوقت - التكلفة.
3- الوصول إلى الكهرباء 100%	يضم /3/ مؤشرات لكل منها 33,3% من المؤشر الكلي وهي: الإجراءات - الوقت - التكلفة.
4- تسجيل الملكية 100%	ويضم /3/ مؤشرات فرعية ولكل منها 33,3% وهي: الإجراءات - الوقت - التكلفة.
5- الحصول على الائتمان 100%	يضم مؤشرين وهما : - مؤشر قوة الحقوق القانونية ويوزن 62,5% - مؤشر عمق المعلومات الائتمانية ويوزن قدره 37,5%
6- حماية المستثمرين 100%	يضم 3 مؤشرات لكل منها 33,3% وهي : نطاق المسؤولية - نطاق الإفصاح - سهولة إقامة الدعاوى القضائية .
7- دفع الضرائب 100%	يضم 3 مؤشرات لكل منها 33,3% درجة وهي: المدفوعات - الوقت - معدل الضريبة .
8- التجارة عبر الحدود 100%	يضم /3/ مؤشرات لكل منها 33,3% من المؤشر الكلي وهي : عدد المستندات - عدد الأيام - إجمالي التكلفة.
9- إنفاذ العقود 100%	يضم /3/ مؤشرات لكل منها 33,3% وهي: عدد الإجراءات - الوقت - التكلفة .
10- تصفية النشاط التجاري 100%	يضم مؤشراً واحداً 100% وهو معدل استرداد الدين .

الزعتري، رامي، المرصد الوطني للتنافسية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في سورية، دمشق، سورية، كانون الثاني، عام 2013 صفحة

25-26.

- وإضافة للمؤشرات السابقة يتم الاستئناس ببعض البيانات عن واقع العمال وإجراءات التوظيف المعتمدة. وقد زاد الاهتمام في دراسة التغيرات الأساسية على هذه المؤشرات ومقارنة منحى التغيير وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت من قلب الليبرالية الاقتصادية أي الولايات المتحدة الأمريكية ومن شارعها المالي وول ستريت. ومن أهم الصعوبات التي تواجه الحصول على البيانات الموثقة، وخاصة في الدول النامية هو الانتشار الواسع

للاقتصاد غير الرسمي، والذي يطلق عليه اقتصاد الظل، الذي يستفيد من خدمات البنية التحتية للدولة من دون أن يسهم في تسديد ما يترتب عليه من ضرائب ورسوم، ولا يستفيد من الدعم والمزايا المقدمة. وإذا قارنا بين سورية والدول العربية حول الإصلاحات التي قامت بها نجد أن سورية قامت بإصلاح واحد خلال عام 2012 في مجال الائتمان وتجلّى هذا في تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال نظام الكتروني يتم من خلاله تبادل البيانات بين جميع المصارف ومؤسسات التمويل والمصرف المركزي، واحتلت سورية المرتبة 185/144 دولة لعام 2012 وعربياً المركز 15/، ولم يتم خلال الربع الأول من عام 2013 أي إصلاح إضافي وارتفعت نسبة تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية من 3,7% إلى 4,9% من السكان البالغين*، وبيّن التقرير انخفاض الحد الأدنى لرأس المال وتكلفة بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والوصول إلى الكهرباء كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد، لكن المؤشرات الأخرى بقيت ثابتة أي أنها لم تتراجع، لكن بالمقارنة العامة مع دول العالم تراجعت من المرتبة 137/183 لعام 2012 إلى 144/185 لعام 2013، بسبب أن الدول الأخرى قامت بإصلاحات أكبر، وقد كان ترتيب سورية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العالمية كما هو ملاحظ في الجدول رقم 4/ التالي :

جدول (4) ترتيب سورية في ممارسة أنشطة الأعمال 2013 بالمقارنة مع عام 2012

رقم المؤشر	المؤشر الأساسي	المؤشرات الفرعية	عام 2012 الترتيب من 183 دولة	عام 2013 الترتيب من 185 دولة
1	ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	الترتيب العام	137	144
		الترتيب العام	126	132
		عدد الاجراءات	7	7
		الوقت بالأيام	13	13
		التكلفة بوصفها نسبة مئوية من متوسط الدخل	17,1%	15,6%
		الحد الأدنى لرأس المال كنسبة مئوية من متوسط دخل الفرد	127,7	122,6
2	استخراج تراخيص البناء	الترتيب العام	129	134
		مدد الاجراءات	23	23
		الوقت	104	104
		التكلفة بوصفها نسبة مئوية من متوسط دخل الفرد	504,1	483,9
3	الوصول إلى الكهرباء	الترتيب العام	81	84
		عدد الإجراءات	5	5
		الوقت بالأيام	71	71
		التكلفة (نسبة مئوية من متوسط الدخل)	940,4	902,9
		الترتيب العام	82	84
		عدد الإجراءات	4	4

19	19	الوقت بالأيام	تسجيل الملكية	4
27,8	27,9	التكلفة (نسبة مئوية من قيمة العقار)		
176	176	الترتيب العام		
1	1	مؤشر قوة الحقوق من (0 إلى 10)		
2	2	مؤشر عمق المعلومات من (0 إلى 6)		
4,9	3,7	تغطية السجلات العامة كنسبة مئوية من الراشدين	الحصول على الائتمان	
-	-	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية بوصفها نسبة مئوية من الراشدين		5
117	114	الترتيب العام	حماية المستثمرين	
4,7	4,7	مؤشر قوة حماية المستثمر من (. إلى 10)		
7	7	مؤشر نطاق الإفصاح من (. إلى 10)		
5	5	مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0 - 10)		
2	2	مؤشر سهولة قيام المستثمر بالدعوى (0-10)		
111	105	الترتيب العام		
19	19	المدفوعات عدد المرات سنوياً		
336	336	الوقت بالساعات سنوياً		
39,7	39,7	إجمالي سعر الضريبة بوصفها نسبة مئوية من الأرباح	دفع الضرائب	
20	20	ضريبة الأرباح %		
19,3	19,3	ضريبة العمل %		
0,5	0,5	ضرائب أخرى %		
125	124	الترتيب العام		
8	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير		
9	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		
15	15	الوقت اللازم للتصدير (يوم)		
21	21	الوقت اللازم للاستيراد (يوم)	التجارة عبر الحدود	
,1	1,190	التكلفة اللازمة لإتمام التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
1,652	1,652	التكلفة اللازمة لإتمام الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
176	177	الترتيب العام	مؤشر تنفيذ العقود	
55	55	عدد الإجراءات		
872	872	الوقت بالأيام		

29,3	29,3	التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة	
111	110	الترتيب العام	تصفية النشاط التجاري
4,1	4,1	الوقت بالسنوات	
9	9	التكلفة كنسبة مئوية من قيمة الموجودات التقليدية	
27,5	27,5	معدل استرداد الدين (سنت عن كل دولار)	

أحمد، عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية 1995، الصفحة 23. ومن خلال تحليل ما سبق، يتبين لنا أن سورية تسعى إلى تطوير قطاع الأعمال من خلال وضع الخطط والبرامج التنموية والمتابعة الدائمة والمستمرة لذلك، وتحسين المناخ الاستثماري وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكمثال على ذلك التوسع في شبكة الأنترنت، وإصدار قانون تجاري جديد، وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير والسادد الضريبي والتوسع في منظومة المصارف الخاصة وتطوير آلية عمل المصارف الحكومية وتقديم التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف وتبسيط الإجراءات القانونية والتقاضي بين المستثمرين.... الخ، ومن خلال مقارنةنا لواقع الإصلاحات التي تمت في سورية وجدنا ما يلي، وعلى سبيل المثال وليس الحصر:

- أنه تم العمل على تحسين بدء النشاط التجاري في أعوام 2008، 2009، 2010، 2011 من خلال تخفيض الحد الأدنى لبدء النشاط التجاري وإتاحة التسجيل عبر الانترنت وتخفيض ذلك للشركات المحدودة المسؤولية من مليون ليرة سورية إلى 400/ ألف ليرة سورية، وإمكانية أن تتألف من شخصين على الأقل، ويجوز تكوينها من شخص واحد (شركة الشخص الواحد).

- تم العمل على تحسين مؤشر الحصول على الائتمان، من خلال إقامة نظام إلكتروني لتبادل البيانات بين كل مكونات المنظومة المصرفية والبنك المركزي.

- ومما سبق يتبين لنا عدم صحة الفرضية الثانية التي نقول إنه لا يوجد أي تطور أو تحسن في بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكن يجب أن يكون الطموح أكبر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإسراع في تحسين البيئة العامة لقطاع الأعمال. ويمكن أن ندلل على ذلك ببعض الإجراءات: منها مثلاً (السماح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتسجيلها إلكترونياً على موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واستخدام شبكة الانترنت لذلك وإلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب)، وبالتالي نحسن في الترتيب والبالغ 185/132، وكذلك تخفيض إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة وخاصة المتعلقة بالبناء، وبالتالي نحسن من ترتيبنا البالغ 185/134، وأيضاً الإسراع في تأمين المخططات التنظيمية والمياه والهاتف وغيرها، تحديد زمن محدد لتسجيل الشركات وتقليل عدد الجهات المسؤولة عن ذلك وتسهيل عمليات الإقراض وتوسيع دائرة الضمانات المقبولة لدى المصارف، نحسن من ترتيبنا البالغ 185/176، وإعادة النظر برسوم الاستيراد والتصدير لتتناسب مع الدول المجاورة، وبالتالي نحسن من الترتيب العام البالغ 185 /125.... الخ.

ثالثاً - واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية :

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في كل دول العالم النامية والناشئة والمتطورة، وبأن هذه المشروعات تشكل 25% إلى 35% من مجموع الصادرات المصنعة التي تصدر إلى الخارج من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، وتسهم في الناتج المحلي الإجمالي بين 4% و6% منه، وحوالي 125 في الاقتصاديات الآسيوية، وتشكل بحدود 46% من القيمة المضافة في كوريا الجنوبية و75% في اليونان و72% في إيطاليا

والبرتغال*، وفي دراسة أعدتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لعام 2010 تبين أنه يوجد بين (109 ألف إلى 2.3) مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومسجلة رسمياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أما في سورية فقد بدأ الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في وقت متأخر، ولقد أولت الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 أهمية خاصة بذلك، حسب كتاب هيئة تخطيط والتعاون الدولي رقم (1867/6/59) تاريخ 2011/4/5 لعام 2011 الصفحة 3 و4 و5، ودراسة متخصصة من مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بأن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة كانت موزعة كما (وحسب عدد العمال) في الجدول التالي رقم /5/ :

جدول (5) جدول توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال خلال الفترة 2006-2010.

2010	2009	2008	2007	2006	فئة العمال / السنة
579893	579327	579221	537375	541049	من عامل وحتى 10 عمال
2547	2533	2488	3109	4023	من 11 عامل وحتى 50
395	393	377	373	440	من 51 عامل وحتى 250
65	64	62	46	53	أكثر من 251 عامل
11494	11494	11494	11392	11150	غير مبين
594394	593811	593642	552295	556715	المجموع

1. دراسة مقدمة من مديرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق، سورية لعام

2013 الصفحة 3.

كان توزيع هذه المشاريع من الناحية الكمية وحسب المحافظات كما في الجدول رقم (6) :

جدول (6) توزيع المنشآت في المحافظات من عام 2006 ولغاية 2010

2010	2009	2008	2007	2006	المحافظة / العام
75831	75861	67019	75268	76262	دمشق
136882	136785	136717	125526	126032	حلب
89252	89140	89212	76692	77387	ريف دمشق
56025	55958	55867	53435	53445	حمص
44899	44779	44736	41730	42260	حماة
33717	33739	33718	33563	33761	اللاذقية
36513	36392	36298	30126	30456	إدلب
23955	23957	23947	23555	23811	الحسكة
19295	19279	19305	18330	18455	دير الزور
29432	29385	29320	28604	28689	طرطوس
14027	14056	14114	13890	14067	الرقبة
20233	20158	20055	19065	19351	درعا
12262	12229	12230	11009	11118	السويداء
2071	2093	2077	1502	1521	القنيطرة
594394	593811	593642	552295	556715	المجموع

سليمان ناصر. عواطف محسن، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر،

شباط 2011 صفحة 2.

* دراسة مقدمة من مديرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق، سورية لعام 2013، ص 3.

أما توزع هذه المشروعات حسب أبواب النشاط الاقتصادي فقد كانت كما يظهر الجدول رقم (7).

جدول (7) توزع المنشآت حسب أبواب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2006-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	القطاع / العام
10675	10675	10668	10668	10306	زراعة وصيد
47	47	47	47	46	الحراجه وقطع الاخشاب
83	83	83	83	0	صيد الاسماك
17	19	21	18	22	تعددين الفحم
1	1	8	11	27	خدمات استخراج النفط
0	0	0	1	5	تعددين ركائز الفلزات
194	186	194	220	262	استغلال المحاجر
10982	10713	10638	10689	11037	منتجات غذائية
400	401	403	415	423	منتجات التبغ
7508	7460	7499	7472	7695	صنع المنسوجات
15204	15186	15252	15315	15459	صنع الملابس
2955	2957	3020	3046	3097	دبغ الجلود
10004	10003	10058	10053	10157	صناعة الخشب
304	293	304	331	382	صنع الورق
1351	1348	1370	1402	1501	الطباعة والنشر
33	33	34	36	54	صنع فحم الكوك
915	889	910	908	1043	صنع المواد الكيميائية
2004	1975	1953	1988	2098	صنع المطاط
8714	8662	8579	8500	8647	صنع منتجات لا معدنية
1762	1733	1727	1778	1856	صناعة الفلزات
20977	20925	20902	20859	20925	صنع منتجات المعادن
729	729	800	898	1099	صنع الآلات
6	3	7	8	17	صنع معدات مكتبية
199	192	197	218	263	صنع اجهزة كهربائية
75	72	78	95	131	صنع اجهزة الراديو والتلفزيون
635	635	652	664	707	صنع اجهزة طبية
90	76	77	82	97	صنع مركبات مقطورة وتوابعها
45	36	31	33	41	صنع معدات النقل
12500	12501	12574	12643	12777	صنع الأثاث
66	63	70	75	81	صنع الآت التدوير
9	11	23	28	58	صناعة إمدادات الكهرباء والغاز
104	109	129	127	154	تنقية المياه
4	4	0	8	0	الإنشاءات

46705	46705	46655	43328	43505	إصلاح مركبات
50820	50820	50700	27222	28021	تجارة الجملة
283925	283925	383694	270063	270357	تجارة التجزئة
15364	15364	15359	15587	15765	الفنادق والمطاعم
2135	2135	2132	2009	2123	النقل البري وعبر الأنابيب
62	62	62	62	74	النقل المائي
58	58	58	59	66	النقل الجوي
7097	7097	7076	6845	7095	وكالات السفر
354	354	351	324	356	البريد والاتصالات
1	1	1	1	0	وساطة مالية باستثناء التأمين
0	0	0	1	0	انشطة مساعدة للتأمين
6010	6010	6007	5820	5809	أنشطة عقارية
733	733	732	678	722	تأجير آلات وتوابعها
2209	2209	2209	2146	2202	صناعة الحاسب الالكتروني
7	7	7	4	11	البحث والتطوير
13789	13789	13779	13613	13744	انشطة تجارية اخرى
2	2	2	4	0	ادارة عامة والضمان الاجتماعي
2084	2084	2083	1966	2035	التعليم العام والخاص
20999	20999	20996	20889	21008	الصحة والعمل الاجتماعي
21	21	21	19	25	التخلص من النفايات
628	628	628	570	654	أنشطة مؤسسات عضوية
5980	5980	5979	5763	5979	انشطة ترفيهية وثقافية ورياضية
26736	26736	26727	26556	26655	أنشطة خدمية أخرى
39	39	39	35	39	أعمال منزلية
13	13	13	12	12	منظمات غير إقليمية
31	20	24	0	0	غير مبين
594394	593811	593642	552295	556715	المجموع الكلي

الشماح، خليل. الائتمان الصناعي، منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، سورية سنة 2002 صفحة 120.

- وحسب دراسة مقدمة من هيئة الاستثمار السورية إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حول واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبعتماد مؤشر (رأس المال) للأعوام 2011 و 2012 والرابع الأول من عام 2013، تاريخ 2013/5/15 وكانت كما في الجدول رقم (8) :

جدول (8) المشاريع الصغيرة التي تبلغ تكاليفها الاستثمارية أقل من 50 مليون ليرة سورية

المجموع	مشاريع منفذة	مشاريع قيد التنفيذ	مشاريع مشملة	العام / التصنيف
109	7	14	88	2011
33	5	5	23	2012
3	0	1	2	الربع الأول / 2013

الإسماعيل، حمد بن محمد وآخرون، خصائص الشركات الصناعية السعودية الخاصة ومدى ملاءمتها لمتطلبات الانفتاح، الرياض، السعودية، سنة 2002 صفحة 87.

كما بلغ عدد المشاريع المتوسطة كما في الجدول رقم (9) :

جدول (9) عدد المشاريع التي تبلغ تكاليفها الاستثمارية أقل من 250 مليون ليرة سورية

المجموع	مشاريع منفذة	مشاريع قيد التنفيذ	مشاريع مشملة	العام / التصنيف
94	11	24	59	2011
22	4	3	15	2012
3	0	0	3	2013

دراسة مقدمة من مديرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق، سورية لعام 2013 الصفحة 3.

- وتجسد هذا في عام 2007 بإنشاء مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد، غايتها التنسيق الدائم والمستمر بين كل الجهود لدعم هذه المشاريع. وتم التنسيق مع مركز الأعمال والمؤسسات السوري بوصفه ذراعاً فنياً للحكومة السورية، ويوجه نشاطه أساساً لدعم هذه المشاريع على المستوى الكلي والجزئي، وكان نتيجة هذا التعاون انجاز الوثيقة الوطنية الإستراتيجية لهذه المشاريع في عام 2009 (أقر مضمون الاستراتيجية في عام 2010 على أن تكون ملحقاً في الخطة الخمسية الحادية عشرة)، وتم اعتماد هذه الوثيقة بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات الخطة الخمسية الحادية عشرة، وركزت الوثيقة على عدد من المؤشرات ومن أهمها: التطوير المستقبلي لهذه المشاريع، إدماج هذه المشاريع في سياق التحول لتفعيل اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل التحول من الاقتصاد المركزي الموجه الى اقتصاد السوق الاجتماعي، تعزيز القدرة التنافسية لهذه المشاريع، تطوير ريادة الأعمال، خلق فرص عمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وتعدّ هذه المشروعات من المجالات المناسبة والملائمة لتطوير عملية الإبداع والابتكار، ومن خلال تحليلنا لواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وجدنا أنها تتصف بمجموعة من الخصائص ومنها على سبيل المثال وليس الحصر :

- من ناحية الملكية والإدارة : ويسيطر عليها الطابع الأسري العائلي، وفي الغالب يكون المالك هو المدير.
- من ناحية رأس المال: أغلبها يتصف بانخفاض قيمة رأس المال المستثمر بسبب تواضع المدخرات الوطنية، لكن تكلفة فرصة العمل قليلة إذا ما قيست بالمشاريع الكبيرة، وأغلبها عبارة عن مشروعات مكتملة ومغذية للمشروعات الكبيرة .
- من ناحية المدخلات والمخرجات: أكثرها يعتمد على المواد الأولية المحلية وهذا يؤدي إلى انخفاض معامل رأس المال بالنسبة للعمل، ويفسر إقدام كثير من صغار المدخرين للعمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصغيرة منها، وهي تعاني من صعوبة التوزيع والتسويق لمنتجاتها في السوقين الداخلية والخارجية.
- من ناحية المرونة: أغلبها يتمتع بالمرونة الكافية مما يوفر لها عامل التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الداخلية.

▪ من الناحية الادارية : أنها تعاني من ضعف المنظومة الادارية لأن أغلبها يدار من قبل شخص أو أسرة واحدة تديرها مالياً وفنياً وإدارياً وتسويقياً وغيرها .

• ومن خلال تحليل واقع هذه المشاريع وجدنا أنها تعاني من نقاط ضعف كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال

وليس الحصر :

1- عدم وجود استراتيجية تنموية شاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة, سواء من ناحية التأسيس أم الانشاء والمتابعة, و عدم وجود هيئة مستقلة تشرف على شؤونها, بل على العكس تتوزع بين عدد من الوزارات مثل الاقتصاد والعمل والزراعة والصناعة, وهذا يزيد من تكلفة اقامة هذه المشروعات وزيادة كلفة رأس المال اللازم وبالتالي يزيد من تكلفة القرض والفوائد المترتبة عليه, وهذا يؤثر سلباً على الربحية المستقبلية إضافة إلى أنه لا تمتلك أي وزارة كل الإجراءات اللازمة للترخيص وعدم نجاح مبدأ العمل بالنافذة الواحدة, علماً أن غرف التجارة والصناعة تقدم دعماً محدوداً وتؤكد الدراسات ان 5% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط حصلت على دعم مادي في عامي 2007 و 2008.... إلخ .

2- سيطرة المشاريع التي تضم 10 عمال وما دون على هذه المشاريع. أي المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة, وهذا يعني ضعف قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية ومنها المنافسة والنتائج السلبية للتضخم المالي الناجم عن الارتفاع الدائم في اسعار مستلزمات الانتاج وخاصة المواد الأولية.

3- صعوبة تحليل التغيرات السنوية التي تحصل على مستوى هذه المشاريع بسبب ضعف البيانات والمعلومات والاحصائيات ، وغياب البرامج الاعلامية والدعائية لهذه المشاريع, وخاصة أن المؤسسات الحكومية، بإجراءاتها المعتمدة، لا تعطي الأهمية المناسبة لهذه المشروعات وبما يتناسب مع دورها التنموي المجتمعي.

4- سيطرة اقتصاد الظل (غير الرسمي) على هذه المشاريع, وبالتالي تهرب رواد الأعمال من تقديم بياناتهم عن عمل هذه المشاريع، وخاصة أن عملية الترخيص تتطلب خطوات كبيرة ومتعددة ومكلفة كما تتجلى هذه الاجراءات بالتعقيد الكبير وخاصة من ناحية الضرائب والمنظومة الضريبية وارتفاع العبء الضريبي. أي (نسبة قيمة الضريبة المسددة إلى الدخل الإجمالي).

5- تعقيد عملية التسجيل لهذه المشاريع وعدم تبسيط الإجراءات اللازمة، وغياب حاضنات الأعمال اللازمة ومنظومة الدعم المناسبة وضعف المنظومة التدريبية،

6- سيطرة القطاع الخاص على عمل هذه المشاريع، وضعف منظومة المراقبة على عمل القطاع الخاص وتضارب التشريعات النازمة لعمل هذا القطاع .

7- صعوبة الحصول على رأس المال من القروض بسبب تعقيد المنظومة المصرفية والكفالات وزيادة أعباء تكلفة الإقراض وعدم تفعيل منظومة التأجير التمويلي

8- صعوبة نقل المشاريع من مكان لآخر وعدم تحديد جهة متخصصة بذلك وضعف العلاقة بين هذه المشاريع وبين الجهات الحكومية المتخصصة برعاية شؤونها وامورها إضافة إلى الصعوبات التخزينية وتأمين انسياب المستلزمات، وبالتالي التأثير المباشر لتغيرات أسعار الصرف التي تتغير بسرعة في سورية.

9- ضعف مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية المؤهلة للحصول على القروض .

- انطلاقاً من هذه الصعوبات تم تحديد التوجهات الأساسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة* على النحو الآتي:
- 1- توحيد جهود الجهات المعنية بأمور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و تعد سورية من أكثر البلدان كلفة في تسجيل الملكية إذ تبلغ 27.8% من القيمة الكلية.
 - 2- خلق البيئة التشريعية والقانونية الناعمة والمناسبة لعمل الشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتجاوز الصعوبات القانونية والتشريعية وتبسيط إجراءات الترخيص والحلقات البيروقراطية، والدليل على ذلك هو أن سورية احتلت المرتبة 144/185 وفق مؤشر كفاءة البيئة القانونية وإجراءاتها الحكومية الأكثر تعقيداً.
 - 3- تسهيل نفاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أدوات التمويل، ويعود السبب إلى تعقيد المنظومة المصرفية، سواء على مستوى تقديم الطلبات أم الحصول على القروض، وحسب تقرير ممارسة الأعمال لعام 2013 احتلت سورية المرتبة 176/185 في مجال الحصول على الائتمان.
 - 4- تطوير إمكانيات مقدمي خدمات تنمية الأعمال، حيث تعاني هذه المشاريع من ضعف فعالية البنية التحتية ومقدمي خدمات الأعمال منذ لحظة التأسيس وحتى التصفية، إضافة إلى أهمية تطوير مراكز الأعمال والحاضنات التكنولوجية والبرامج والسياسات الداعمة ونشر معلومات الأعمال والممارسات الجيدة.
 - 5- ضرورة توافر بيانات نوعية ومحدثة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأمين إطار متكامل ينسّق عمل هذه المشاريع من ناحية التطوير، والدعم والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة من ناحية وضع الرؤى والاستراتيجيات وبرامج العمل التي تخدم تطوير عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - 6- نشر الوعي حول ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل لإيجاد رؤية سورية إيجابية حول هذه المشروعات ضمن رؤية استراتيجية وطنية.
 - 7- تأهيل وتدريب مناسب للشباب ضمن بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ومن ملاحظة كل ما سبق حول واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتضح لدينا صحة الفرضية الثالثة من فرضيات البحث القائلة بأنه: لا يوجد تطور فعلي ولموس في واقع عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

ونتيجة ذلك تم تحديد معيار واضح للتمييز بين المشاريع الاقتصادية من حيث تصنيفها وجمع المعيار بين مؤشرات ثلاثة وهي (عدد العمال - قيمة المبيعات - الميزانية)، ويمكن التعبير عن ذلك في الجدول رقم (10):

جدول (10) معيار تعريف وتصنيف المشاريع الاقتصادية والمعتمد لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

المشروع	عدد العمال / عامل /	قيمة المبيعات السنوية / مليون ليرة سورية	الميزانية / مليون ليرة سورية
متناهية الصغر	اقل من 10 عامل	اقل من 3 مليون ليرة	اقل من 50 مليون ليرة
الصغيرة	أكثر من 10 واقل من 50 عامل	أكثر من 3 مليون واقل من 50 مليون ليرة سورية	حتى حدود 50 مليون ليرة
المتوسطة	أكثر من 50 واقل من 250 عامل	أكثر من 50 واقل من 250 مليون ليرة سورية	أكثر من 50 واقل من 250 مليون ليرة سورية

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مركز الأعمال والمؤسسات السوري SEBC، تقرير تحسين بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دمشق، سورية، تاريخ 2011/6/23 صفحة 4 .

* وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مركز الأعمال والمؤسسات السوري SEBC، تقرير تحسين بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دمشق، سورية، تاريخ 2011/6/23، ص 4 - 5.

تم اعتماد هذا التصنيف بعد دراسات مهمة لعدد من الفعاليات الاقتصادية السورية، واعتماداً عليها وضعت الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكان من أهم مرتكزات التوجه الاقتصادي لهذا التحليل هو تحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد السوري وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن نصنفها كما يلي :

أ. نقاط القوة - وتتجلى في النقاط التالية :

- 1- يعتبر الاقتصاد السوري اقتصاداً متنوعاً من زراعة وصناعة وخدمات .
- 2- تتمتع سورية بمزايا نسبية يمكن تحويلها الى مزايا تنافسية سواء موارد طبيعية أم مالية أم بشرية وغيرها.
- 3- توفر يد عاملة خبيرة ومؤهلة ورخيصة نسبياً.
- 4- موقع جغرافي متميز ومناخ مناسب وهذا يمهّد لإنتاج سلع جيدة ورخيصة و تنافسية .
- 5- وجود قطاع خدمي متطور من ناحية المنظومة التعليمية والصحية والسياحية والمعلوماتية وغيرها. ويشكل قطاع الخدمات بحدود 45% من الناتج المحلي الإجمالي .
- 6- انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا يعني انفتاح الأسواق العالمية أمام المنتجات السورية.
- 7- توقيع الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية مع العديد من دول العالم والتكتلات الاقتصادية (دول البريكس "BRICS"- تجمع الميركاسور- دول الألبا- اتفاقية التجارة الحرة مع إيران- طلب الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الثلاثي الذي يضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان....الخ).

ب- نقاط الضعف - وتتجلى بالنقاط التالية :

- 1- محدودية الإبداع والابتكار، و قلة القطاعات المولدة للقيمة المضافة العالية، وتدني مستوى التنافسية، وتواضع معدلات النمو الاقتصادي .
- 2- ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع والخدمات , وزيادة الظروف الصاغطة عليها.
- 3- ضعف المنظومة الادارية والمعرفية، وتركز المشاريع بشكل أساسي في محافظة دمشق وحلب.
- 4- ضعف المؤسسات الوسيطة المتخصصة في تقديم الخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضعف قدرتها على الانفتاح على الخارج ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
- 5- اشتداد المؤامرة على سورية وتراجع مستوى الأمن والأمان والاستقرار، وتعليق المزيد من البرامج الدولية العاملة في سورية مثل: مشروع التعاون السوري- الأوربي ومديرية منظمة التجارة العالمية وغيرها. مما أثر على مستوى توفر الخبرات المطلوبة.
- 6- زيادة العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة الصادرات عن المستوردات ومن سنة لأخرى، وتفاقم العجز بعد عام 2011 بسبب المؤامرة على سورية وهو الآن بحدود تريليون ليرة سورية.

النتائج والمناقشة :

النتائج :

- توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمها نذكر على سبيل المثال وليس الحصر :
- 1- بجب إيلاء هذه المشاريع الأهمية المناسبة في وقتنا الحالي كما يجب زيادة الاهتمام فيها وتفعيل عملها وخاصة مع مرحلة إعادة الإعمار .

- 2- يجب وضع معايير ومؤشرات اقتصادية لتقديم المزايا والتفضيلات لها مثل مساهمتها في تشغيل اليد العاملة، والتسجيل في التأمينات وقيمة الصادرات... الخ .
- 3- الإسراع في وضع خريطة استثمارية تتضمن عمل هذه المشاريع بموجب معيار أساسي وهو تحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية .
- 4- التوجه إلى ترسيخ عمل هذه المشاريع في الأنشطة الاقتصادية الأساسية السورية مثل الزراعة والصناعات التحويلية وخاصة الغذائية والنسيجية والطبية .
- التوصيات :**

يهدف تحسين بيئة عمل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإننا نتقدم ببعض المقترحات ومنها :

- 1- تحديد جهة واحدة مركزية لمتابعة إنشاء وعمل هذه المشاريع، وتعزيز البنية المؤسسية الضامنة لتطورها.
- 2- تبسيط الإجراءات اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وتوفير المحفزات، وتقديم التسهيلات اللازمة لتحويل القطاع غير المنظم إلى نطاق عمل هذه المشروعات، وتحفيز تصدير منتجاتها.
- 3- وضع ضوابط لزيادة مشاركة هذه المشروعات في السياسة العامة للدولة، وإقامة بنية معلوماتية وإحصائية لها، وتأمين الكوادر البشرية المؤهلة لقيادة عملها.
- 4- متابعة احتياجات هذه المشاريع، وخاصة من ناحية المدخلات الانتاجية، والإسهام في تسويق منتجاتها النهائية.
- 5- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإمكانية تنفيذ أعمال من قبل هذه المشروعات (عقود من الباطن).
- 6- تشجيع الفكر التعاوني بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة تعاونيات مخصصة لها وناطقة باسمها ومتابعة مصالحها .
- 7- اعتماد سياسة تقوم على أساس التكامل والانسجام والتناغم بين هذه المشاريع وفي كل القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها، وخاصة من ناحية إقامة العناقيد الصناعية، وقد بدأ التنفيذ الفعلي لذلك انطلاقاً من محافظة اللاذقية في المنطقة الحرة البرية الواقعة على مدخل اللاذقية.
- 8- دعم المؤسسات المهتمة بتزويد شبكات دعم الأعمال لهذه المشاريع مثل الحاضنات التكنولوجية ومراكز الأعمال والهيئات الاستشارية ونشر ثقافة ريادة الأعمال.
- 9- إيجاد صندوق خاص لمنح القروض لهذه المشاريع وتأمين الأدوات التمويلية اللازمة وتعزيز دور المؤسسات الوسيطة وبناء قدراتها الذاتية، ويستطيع أن يقوم هذا الصندوق بتأمين الضمانات للمشاريع التي تعاني من صعوبات مالية أو تسويقية وغيرها، ويتم هذا من خلال عقود ناظمة بين الجهة المقرضة والمقرضة.

المراجع:

- 1- الزعتري، رامي، المرصد الوطني للتنافسية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في سورية، دمشق، سورية، كانون الثاني، عام 2013 صفحة 25.
- 2- محروس، ماهر حسن؛ مقابلة، إيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، جبل عمان، أيار 2006 ص 2.

- 3- أحمد، عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 1995، الصفحة 23.
- 4- إسماعيل، محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992، صفحة 211.
- 5- المنصور، كاسر ناصر. الريادة في العمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2003، الصفحة 53.
- 6- سليمان ناصر، عواطف محسن، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، شباط 2011 صفحة 2.
- 7- دراسة رامي زيدان صفحة 15.
- 8- الشماع، خليل. الائتمان الصناعي، منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، سورية سنة 2002 صفحة 120.
- 9- الاسماعيل، حمد بن محمد وآخرون، خصائص الشركات الصناعية السعودية الخاصة ومدى ملائمتها لمتطلبات الانفتاح، الرياض، السعودية، سنة 2002 صفحة 87.
- 10- دراسة مقدمة من مديرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق، سورية لعام 2013 الصفحة 3.
- 11- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مركز الأعمال والمؤسسات السوري SEBC، تقرير تحسين بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دمشق، سورية، تاريخ 2011/6/23 صفحة 4، 5.

الجدول والبيانات

- 1- جدول تصنيف المشاريع الصغيرة حسب هيئة المنشآت الصغيرة الأمريكية.
- 2- جدول معيار العمالة المستخدم في تعريف المشاريع الصغيرة لعدد من الدول.
- 3- نوع وعدد المراحل التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال " Doing Business .
- 4- ترتيب سورية في ممارسة أنشطة الأعمال 2013 بالمقارنة مع عام 2012.
- 5- جدول توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال خلال الفترة 2006-2010.
- 6- توزيع المنشآت في المحافظات من عام 2006 ولغاية 2010.
- 7- توزيع المنشآت حسب أبواب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2006-2010).
- 8- المشاريع الصغيرة التي تبلغ تكاليفها الاستثمارية أقل من 50 مليون ليرة سورية.
- 9- عدد المشاريع التي تبلغ تكاليفها الاستثمارية أقل من 250 مليون ليرة سورية .
- 10- معيار تعريف وتصنيف المشاريع الاقتصادية والمعتمد لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.